

الإجابة النموذجية لامتحان الدورة العادية لمقياس : الإدارة المالية

حل التمرين 1: (6 نقاط)

جلول تدفقات الخزينة حسب الطريقة المباشرة:

المبالغ	البيان
	تدفقات الخزينة المتأتية من الأنشطة العملية
1,400,000	تحويلات الزبائن والمدينون الآخرون
(1,250,000)	مدفوعات للموردين والمستخدمين (350,000 + 900,000)
(50,000)	فوائد ومصاريف مدفوعة
(75,000)	ضرائب مدفوعة عن النتائج
25,000	صافي تدفقات الخزينة المتأتية من الأنشطة العملية (أ)
	تدفقات الخزينة المتأتية من الأنشطة الاستثمارية
(1,500,000)	تسديدات حيازة تبيئات مادية ومعنوية (براءة اختراع 400,000 + شاحنة 900,000 + الآلة 200,000) 0.5 ن
280,000	تحويلات التنازل عن تبيئات مادية (سعر التنازل المقبوض)
35,000	فوائد مقبوضة وحصص مستلمة
(1,185,000)	صافي تدفقات الخزينة المتأتية من الأنشطة الاستثمارية (ب)
	تدفقات الخزينة المتأتية من الأنشطة التمويلية
400,000	تحويلات عقب إصدار أسهم (علاوة إصدار)
(280,000)	حصص ومكافآت مدفوعة للمساهمين
600,000	الحصول على قروض جديدة
(180,000)	تسديدات قروض
540,000	صافي تدفقات الخزينة المتأتية من الأنشطة التمويلية (ج)
(620,000)	تغير الخزينة للفترة (أ) + (ب) + (ج)
800,000	أموال الخزينة عند افتتاح السنة (المتاحات في ميزانية 2024)
180,000	أموال الخزينة عند إقفال السنة (الرصيد في 31/12/2025)
(620,000)	تغير أموال الخزينة خلال الفترة (التحقق) 0.5 ن

حل التمرين 2: (8 نقاط) (0.25 ن لكل قانون، 0.25 ن لكل تعليق)

المؤشر	القيمة	التعليق
رأس المال العامل الصافي	9.396	رأس المال العامل = الأموال الدائمة - الأصول الثابتة رأس المال العامل الصافي موجب هذا مؤشر جيد مبدئيا بالنسبة للمؤسسة ويشير إلى أن الموارد الدائمة قد غطت بالكامل الأصول الثابتة وسجلت فائضا ماليا (هامش أمان) قدره 9296 دج يمكن استخدامه في تمويل الأصول المتداولة. أو : رأس المال العامل = الأصول المتداولة _ الديون ق أ رأس المال العامل الصافي موجب هذا مؤشر جيد مبدئيا بالنسبة للمؤسسة ويشير إلى قدرة المؤسسة على مواجهة ديونها قصيرة الأجل عن طريق تحويل أصولها المتداولة إلى سيولة مع بقاء فائض مالي (هامش أمان) قدره 9296 دج يمكنها من مواجهة أي مشاكل يمكن أن تتعرض لها في المستقبل في حال حدوث اضطرابات في دورة الإستغلال .
الاحتياجات من رأس المال العامل للاستغلال	21.326	احتياج رأس المال العامل للاستغلال = استخدامات الاستغلال - موارد الاستغلال أي أن استخدامات الاستغلال أكبر من موارد الاستغلال وهذا يعني أنه قد تولد عن النشاط العادي للمؤسسة احتياجا ماليا قدره 21.326 دج . وهو ما يفرض عليها البحث عن مصادر مالية أخرى لتمويل هذا العجز .
الاحتياجات في رأس المال	18.180-	احتياج رأس المال العامل خارج الاستغلال = استخدامات خارج الاستغلال - موارد خارج الاستغلال أي أن الموارد خارج الاستغلال أكبر من الاستخدامات خارج الإستغلال وهذا يعني النشاط غير العادي للمؤسسة (الأنشطة غير الدورية) قد أنتج موردا ماليا قدره 18.180 دج وهذا ما يخفف من حدة العجز في السيولة السابق.

العامل خرج الاستغلال		
الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي	3.146	احتياجات الدورة _ موارد الدورة. المؤسسة في حاجة إلى موارد مالية إضافية لتغطية احتياج أنشطتها الاستغلالية قدره 3.146 دج. وهو ما يفرض عليها البحث عن مصادر مالية أخرى لتمويل هذا العجز.
الخزينة الصافية	6.250	الخزينة الصافية = إستخدامات الخزينة - موارد الخزينة. أو الخزينة الصافية = رأس المال العامل - الاحتياج في رأس المال العامل. المؤسسة حققت خزينة صافية موجبة أي أن استخدامات الخزينة (النقد وما في حكمه المتواجد في خزائن والحسابات الجارية للمؤسسة) أكبر من موارد الخزينة، أو بمعنى آخر (من المعادلة الرئيسية للخزينة الصافية) فإن رأس المال العامل الصافي الإجمالي يغطي احتياجاته، مع فائض قدره 6.250
نسبة السيولة العامة	1.04	الأصول المتداولة / الخصوم المتداولة، تقيس هذه النسبة قدرة المؤسسة على تسديد التزاماتها قصيرة الأجل من خلال أصولها المتداولة. وبما أن القيمة النمطية للنسبة هي 2 إذن يمكن القول أنها نسبة 1.04 غير كافية للمؤسسة
نسبة السيولة السريعة	0.33	(الأصول المتداولة - المخزونات) / الخصوم المتداولة، تقيس هذه النسبة قدرة المؤسسة على تسديد الديون قصيرة الأجل باستخدام الأصول الجارية سهلة التحويل إلى نقدية (الأصول الجارية خارج المخزون)، المعيار النمطي لهذه النسبة هو 2/1 وبالتالي نسبة 0.33 أقل من القيمة النمطية وهي بذلك تعد غير كافية للمؤسسة.
نسبة السيولة الجاهزة	0.06	خزينة الأصول / الخصوم المتداولة تقيس قدرة المؤسسة على تسديد التزاماتها ق أ باستعمال السيولة الجاهزة، قيمة النسبة منخفضة جداً عن الحدود المقبولة وهي 0.75 إلى 1، وهو مؤشر غير جيد للمنشأة.
مدة التحصيل من الزبائن	21.19	((الزبائن + أوراق القبض) ÷ رقم الأعمال السنوي الآجل) × 360 تحتاج المؤسسة إلى 21 يوماً من أجل ترصيد ديون عملائها.
معدل دوران الحسابات المدينة	16.99	رقم الأعمال السنوي الآجل ÷ (الزبائن + أوراق القبض) تعني هذه النسبة أن المؤسسة تحول حسابات الزبائن وأوراق القبض إلى نقدية في المتوسط 17 مرة خلال السنة. ينبغي مقارنة هذا المعدل مع معيار مقارنة.
مدة تسديد الموردين	75.6	(الموردون + أوراق الدفع) ÷ المشتريات السنوية الآجلة) × 360 تستفيد المؤسسة من فترة قدرها حوالي 76 يوماً قبل أن تسدد مشترياتها الآجلة لصالح مورديها، وبالنظر إلى المدة التي منحتها لعملائها والمقدرة بـ 21 يوم فإن المؤسسة تستفيد من فارق المدتين لصالحها وهو الأمر المطلوب.
معدل دوران الحسابات الدائنة	4.76	المشتريات السنوية الآجلة ÷ (الموردون + أوراق الدفع) تعني هذه النسبة أن المؤسسة تدفع مشترياتها على الحساب في المتوسط 4.76 مرات خلال السنة. ينبغي مقارنة المعدل مع معيار مقارنة.
مدة دوران المخزون	58 يوم	360 ÷ معدل دوران المخزون يعني هذا المؤشر أن المؤسسة لها فترة تخزين متوسطها 58 يوم أي أنها تحتاج في المتوسط إلى 58 يوماً لتصريف مخزونها
معدل الربحية المالية	38.45%	الربح الصافي القابل للتوزيع (بعد الضرائب) ÷ حقوق الملكية ... تحقق المؤسسة عائداً على حقوق الملكية قدره 38.45% وهو ما يعني أن كل 1 دج دفعه المساهمون في رأس مال المؤسسة نتج عنه ربح قدره 0.3845 دج، وهذه النسبة رغم ارتفاعها فإنه لا بد من معلومات إضافية عن النشاط والمنافسين من أجل الحكم عليها.
معدل الربحية الاقتصادية	18.74%	نتيجة الإستغلال بعد الضريبة ÷ إجمالي الأصول، تحقق المؤسسة عائداً على الأصول قدره 18.74% وهو ما يعني أن كل 1 دج موظف في استخدامات المؤسسة نتج عنه ربح قدره 1871.1 دج للحكم على هذه النتيجة يمكن مقارنتها بنسب سنوات سابقة أو بمتوسط معدل الصناعة، أو بما هو مستهدف.
معدل الربحية التجارية	12.24%	(نتيجة الدورة الصافية ÷ رقم الأعمال خارج الرسم) × 100 ، تحقق المؤسسة صافي هامش ربح قدره 0.1224 عن كل 1 دج من المبيعات للحكم على هذه النتيجة يمكن مقارنتها بنسب سنوات سابقة أو بمتوسط معدل الصناعة أو بما هو مستهدف.

حل التمرين 3: (6 نقاط) علم الإجابة الصحيحة، مع ذكر التعليل متى ما طلب منك.

1) ما هو الهدف الأساسي من تحديد 'نقطة إعادة الطلب' في إدارة المخزون؟

أ- تحديد الحد الأقصى للسعة الاستيعابية للمخازن ب- تقليل تكلفة شراء الوحدة الواحدة من المورد.

ج- معرفة الوقت المناسب لإصدار أمر شراء جديد لتجنب نفاد المخزون. 0.25 ن

2) ماذا يطلق على الحالة التي تكون فيها القيمة السوقية لإجمالي أصول المؤسسة أقل من إجمالي التزاماتها؟

أ- نقص السيولة الحاد. ب- العسر المالي الفني. 0.25 ن ج- العسر المالي الحقيقي

3) تحليل أنك مدير مالي في بيئة اقتصادية 'غير مستقرة'، أي ميزة في التخطيط يجب أن تمنحها الأولوية القصوى؟

أ- الثبات المطلق لضمان تنفيذ الخطة كما هي. ب- التخطيط طويل الأجل لسنوات عديدة لتجاهل التقلبات المؤقتة.

ج- المرونة العالية ووضع مولدات لفترات قصيرة جداً (مولدات شهرية). 0.25 ن

4) تعرضت مخازن الشركة لحريق بسيط أتلّف جزءاً من السلع، واكتشفت أن السلع التالفة تنتمي للفتة (C) حسب تحليل ABC. كيف سيكون رد فعلك كمدير مالي؟

أ- سأعلن حالة الطوارئ لأن الفتة (C) تمثل 70% من عدد الأصناف في المخزن. ب- سأكون قلقاً لكن بهلوء، لأن الفتة (C) رغم كثرة عددها إلا أن قيمتها المالية الإجمالية ضئيلة (حوالي 5-10%). 0.25 ن ج- سأطالب بزيادة "مخزون الأمان" من الفتة (A) فوراً.

5) طلب منك مدير قسم الإنتاج ميزانية إضافية لشراء مواد أولية بسبب فرصة خصم كبير من مورد، لكن الموازنة التقديرية النقدية لهذا الشهر لا تسمح بذلك. ماذا تفعل؟

أ- التمسك ببنود الموازنة المعتمدة برفض الطلب التزاماً بمبدأ "الثبات" في التخطيط المالي. ب- أغير هدف المبيعات السنوي ليصبح أقل.

ج- أقوم بإعادة تنسيق الموازنة عبر تأجيل نفقات غير عاجلة في أقسام أخرى لا اغتنام الخصم الذي سيوفر تكاليف مستقبلية. 0.25 ن

6) مؤسستك تمتلك "قدرة تمويلية" عالية جداً (أرباح محتجزة ضخمة)، ومع ذلك اقترحت أنت كمدير مالي اللجوء إلى "الاستدانة الخارجية" (قرض بنكي) لتمويل توسع جديد. لماذا قد تفعل ذلك؟

أ- للاستفادة من "أثر الرفع المالي"؛ 0.25 ن ب- لأن الاقتراض من البنوك دائماً أقل مخاطرة من استخدام الأموال الخاصة.

ج- لزيادة عدد الدائنين وبالتالي إضعاف سلطة المساهمين الحاليين.

علل إجابتك: حيث إذا كان العائد على المشروع أكبر من تكلفة القرض، ستزداد المردودية. 0.25 ن

7) تمتلك المؤسسة "فائض سيولة" ضخم في حساباتها الجارية دون حركة منذ أشهر. كيف تُقيم ذلك مالياً؟

أ- هي وضعية مثالية. ب- هي وضعية سلبية. 0.25 ن ج- السيولة لا تهم مادامت الشركة تحقق أرباحاً في قائمة الدخل

علل إجابتك: لأنها تمثل تجميداً للأموال تفقد من خلالها المؤسسة فرصة تحقيق قيمة لو استثمرت تلك الأموال، كما أن قيمة هذه الأخيرة تتآكل بفعل التضخم. 0.5 ن

8) لاحظت أن الشركة تعتمد دائماً على قروض قصيرة الأجل لتمويل شراء "آلات ومعدات". ما هو تقييمك لهذا التصرف؟

أ- تصرف ذكي. ب- تصرف خاطئ وخطير. ج- لا يهم مصدر التمويل مادامت الآلات تعمل وتنتج.

علل إجابتك: ؛ لأنه يخالف قاعدة التوازن المالي التي تفرض تمويل الأصول طويلة الأجل بموارد مالية طويلة الأجل

9) تريد شركتك تمويل بناء مصنع جديد، وأنت أمام خيارين: إما طرح أسهم جديدة لمساهمين جدد، أو إصدار سندات قرض. إذا كان هدف الإدارة هو "الحفاظ على السيطرة المطلقة" وعدم دخول شركاء يشاركونهم في التصويت، فماذا تقترح؟

أ- طرح أسهم عادية. ب- إصدار سندات. 0.25 ن ج- لا يوجد فرق، فكلاهما يمنح أصحابه الحق في التدخل في قرارات المدير المالي.

علل إجابتك: . لأن حامل السند هو "دائن" وليس له حق في الإدارة أو التصويت في الجمعية العامة. 0.5 ن

10) الشركة بحاجة لتمويل سريع جداً لمواجهة أزمة سيولة طارئة (أقل من سنة). أي سوق هو الأنسب لطلب هذا التمويل؟

أ- سوق رأس المال ب- سوق النقد 0.25 ن ج- سوق المشتقات المالية.

11) في حالة إفلاس الشركة:

أ- يحصل أصحاب "السندات" على حقوقهم قبل أصحاب "الأسهم". ب- يحصل أصحاب "الأسهم" على حقوقهم قبل أصحاب "السندات".

12) قام البنك المركزي برفع "معدلات الفائدة" بشكل كبير للحد من التضخم. شركتك كانت تخطط للحصول على قرض ضخم لتوسيع المصنع. كيف سيؤثر هذا القرار على قرارك المالي؟

أ- سيجعل القرض أكثر جاذبية. ب سيؤدي لارتفاع "تكلفة الأموال"، مما قد يجعل المشروع غير مربح مالياً 0.25 ن

ج- لن يؤثر ذلك على الشركة مادامت تعتمد على القروض البنكية فقط.

13) أمامك مشروع يحتاج 10 ملايين دج، ولديك خيارين لتشكيل هيكل التمويل: الخيار الأول: 100% ديون بتكلفة 11%.

الخيار الثاني: مزيج (ديون + أموال خاصة) بتكلفة إجمالية مرجحة 10.5%. على أي أساس يختار المدير المالي المزيج التمويلي الأنسب؟

أ- أساس التكلفة الأقل: اختيار الخيار الثاني لأن تكلفته الإجمالية (10.5%) أقل من الخيار الأول. 0.25 ن

ب- أساس المصدر الواحد: اختيار الخيار الأول لأنه أسهل في التعامل مع جهة تمويل واحدة فقط.

ج- أساس نوع التمويل: اختيار الخيار الأول لأن الديون دائماً أفضل للمؤسسة من إدخال شركاء جدد.

14) استوردت مؤسستك مواد أولية من الخارج بالدولار، وسيتم الدفع بعد 3 أشهر. خلال هذه الفترة، انخفضت قيمة العملة المحلية مقابل الدولار. ما هو تأثير ذلك على الإدارة المالية للمؤسسة؟

أ) تأثير إيجابي. ب) تأثير سلبي. 0.25 ن ج) لا يوجد تأثير.

علل إجابتك: لأن المؤسسة ستضطر لدفع مبلغ أكبر بالعملة المحلية لسداد نفس الدين بالدولار، مما يقلل الأرباح. 0.25 ن

15) في السياسة التي تعطي الأولوية لـ (الاستقلالية المالية - النمو - المردودية)، لماذا قد يقبل المدير المالي بتدني مستويات المردودية في الأجل القصير؟

أ- لتقليل الضرائب وبالتالي الحفاظ على السيولة داخل المؤسسة. ب- لتجنب الاستدانة لأن المردودية العالية قد تتطلب استثمارات ضخمة تجبر المؤسسة على الاقتراض وفقدان استقلاليتها. ج- من أجل السيطرة على السوق مستقبلاً عبر تطبيق "حواجز سعرية" تمنع دخول المنافسين. 0.25 ن

16) قرر البنك المركزي خفض "نسبة الاحتياطي الإلزامي" المفروضة على البنوك التجارية. كيف يؤثر هذا القرار على الإدارة المالية للمؤسستك؟

أ- تأثير إيجابي. 0.25 ن ب- تأثير سلبي ج- لا يوجد تأثير.

علل إجابتك: لأنه سيزيد من قدرة البنوك على منح القروض، مما يسهل على المؤسسة الحصول على تمويل بفوائد منخفضة. 0.25 ن

17) لحساب 'نقطة إعادة الطلب' بدقة، يجب توفر معلومتين أساسيتين هما:

أ- معدل دوران الأصول الثابتة وقيمة الاستهلاك. ب- الكمية الاقتصادية للطلب وتكلفة التخزين. ج- معدل الاستهلاك اليومي وفترة التوريد. 0.25 ن